

مشروع تقرير اجتماع مجلس الجامعة

بتاريخ 06 يونيو 2013

عقد مجلس الجامعة اجتماعا يوم 06 يونيو 2013 على الساعة الثالثة زوالا بقاعة الاجتماعات برئاسة الجامعة، بحضور السيدات والسادة الأعضاء الواردة أسماؤهم في لائحة الحضور رفقته.

إثر افتتاح أشغال المجلس، تناول الكلمة السيد الرئيس، مرحبا بالحضور، ثم تلا مشروع جدول الأعمال التالي:

- المصادقة على مشروع تقرير الجامعة بتاريخ 30 أبريل 2013 ؛
 - حصيللة السنة المالية 2012 ؛
 - دراسة والمصادقة على نتائج الترشيحات لشغل منصب مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير ؛
 - المصادقة على بعض الاتفاقيات ؛
 - مختلفات ؛
- وتمت المصادقة على جدول الأعمال بالإجماع. وتطوع كل من السيد عبد الرزاق بياز والسيدة أم البنين الكدار كمقررين لأشغال الدورة.
- في بداية الاجتماع تقدم السيد الرئيس بمجموعة من الإخبارات يمكن إجمالها في ما يلي:
- تأجيل تنظيم حفل منح الدكتوراه الفخرية للسيد ماريو سواريس إلى موعد لاحق نظرا للظروف الصحية للمحتفى به.

- الشروع في منح تكوينات للموظفين الإداريين ابتداء من تاريخ 03 يونيو 2013 ؛
- في مختلف التخصصات بشراكة مع المدرسة الوطنية للإدارة، هذه التكوينات ستنظم بقاعة الاجتماعات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية.

- انعقاد الجمع العام للوكالة الجامعية الفرنكوفونية بالبرازيل حيث تم انتخاب الهياكل التنظيمية للوكالة، وعلى إثر ذلك تم انتخاب السيد عبد اللطيف ميراوي رئيس جامعة القاضي عياض رئيسا للوكالة، وجامعة شعيب الدكالي في شخص رئيسها عضوا بمجلسها الإداري لمدة أربع سنوات.

-عقد اجتماع يوم 07 يونيو 2013 مع مكتب الفرع الجهوي للنقابة الوطنية للتعليم العالي و المكتب المحلي للمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية لمناقشة وضعية المدرسة.

بعد ذلك تناول الكلمة ممثلي الكلية متعددة التخصصات الذين عبروا عن حالة الاستياء جراء اعتداء بعض الطلبة على بعض الأساتذة أثناء مزاولتهم لعملهم.

من جهته ندد السيد رئيس المجلس بهذه التصرفات معلنا تضامن المجلس مع جميع الأساتذة المعنيين ومطالباً العمداء بالتشدد في مراقبة المؤسسات، وكذا اللجن التأديبية باتخاذ العقوبات الزجرية في حق كل من يخالف القانون، وأخبر السيد الرئيس السادة أعضاء المجلس أنه تم تنصيب محامي الجامعة لمؤازرة الأساتذة المتضررين.

أولاً: المصادقة على مشروع تقرير الجامعة بتاريخ 30 أبريل 2013.

تم إبداء مجموعة من الملاحظات حول التقرير، لتتم المصادقة عليه بإجماع الحاضرين مع الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات وإضافات وتعديلات السادة الأعضاء.

ثانياً: حصيلة السنة المالية 2012.

- في بداية مناقشة هذه النقطة تقدم السيد الرئيس بالشكر لجميع المسؤولين على المصالح المالية على الجهود المبذولة لتحسين جودة الأداء خاصة بالنسبة لهذه السنة التي شهدت تغييراً على مستوى بنود ميزانية الجامعة.
- وأشار السيد الرئيس إلى أن الجامعة شرعت هذه السنة في التدبير الرقمي لمالية الجامعة، و بعد ذلك منحت الكلمة لممثلي المؤسسات الجامعية لبحث الحصيلة المالية لسنة 2012 بالنسبة لكل مؤسسة على حدى، تلتها مناقشة عامة، يمكن إجمالها في مايلي:
- التساؤل حول عدم إدراج تعويضات الموظفين في ميزانية المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ؛
 - المطالبة بتقديم جدول عام يبين ميزانية مؤسسات الجامعة ككل لكي تتوضح الرؤية أكثر ؛
 - عدم إدراج الباقي من الميزانية و الغير المستهلك خلال السنة المالية ؛
 - عدم صرف بعض بنود الميزانية و التساؤل حول مدى إمكانية تحويلها لبنود أخرى ؛
 - المطالبة بورقة تقديمية تخص ميزانية التكوين المستمر ؛
 - المطالبة بخفض مصاريف مختلف النفقات تماشياً مع التقليل من حجم ميزانية الجامعة ؛
 - ضعف جودة الخدمات المتعلقة بالحراسة والنظافة بالرغم من ارتفاع المبالغ المرصودة لذلك ومطالبة المجلس بتحسين الخدمات ؛
 - ضعف جودة الخدمات المتعلقة بالأنترنيت رغم ارتفاع المبالغ المرصودة لذلك ؛

- مطالبة بعض أعضاء المجلس بالمزيد من ترشيد ميزانية التسيير ؛
- التساؤل حول مسطرة اقتناء حافلة بحوالي 170 مليون سنتيم، واستمرار مشكل النقل هذا فضلا عن بعض الأعطاب التقنية المتكررة حفاظا على سلامة موظفي الجامعة والطلبة ؛
- التساؤل حول مسطرة إعداد والمصادقة على ميزانية رئاسة الجامعة ؛
- التساؤل حول أسباب تأخر صرف الميزانية ؛
- انخفاض نسبة الأداء و انعكاس ذلك على العملية البيداغوجية ؛
- عدم صرف اعتمادات المالية المخصصة لبعض المشاريع PERS نموذجاً ؛
- التساؤل حول مآل بناء مدرج بكلية العلوم ؛
- عدم صرف تعويضات بعض الأساتذة الباحثين منذ سنة 2010 بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ؛
- طرح إشكالية المادة 17 من قانون 00-01 بخصوص صرف تعويضات الموظفين ؛
- ضعف الاعتمادات المخصصة لدعم البحث العلمي ؛

بعد ذلك أعطى السيد رئيس المجلس الكلمة للسيد المراقب المالي للدولة الذي أدلى ببعض الملاحظات، والمتمثلة في وجود بعض الإكراهات التي تصطدم بإعداد و صرف الميزانية، كالتبيعة القانونية للجامعة كمؤسسة عمومية تعتمد بالأساس على إعانة الدولة و بعض المداخل الخاصة التي تبقى ضعيفة، كمداخل التكوين المستمر و تعقد مساطر إعداد وتنفيذ الميزانية المرتبطة بضرورة التقيد بالسنة المالية. هذا بالإضافة إلى أن إعداد وتنفيذ الميزانية يبقى عمليا من اختصاص الأمر بالصرف، كما أن طريقة تقديم العروض لا تسمح بمناقشة الميزانية بشكل دقيق. وأضاف السيد المراقب المالي أن الحوافز والمنح المخصصة للموظفين حسب الفصل 17 من القانون 00-01 لا تطرح إشكالا مادامت في إطارها القانوني.

- أعطيت بعد ذلك الكلمة لمسؤولي مؤسسات الجامعة الذين أدلوا بالملاحظات التالية :
- صرف مستحقات الساعات الإضافية والعرضية تم من مداخل التكوين المستمر بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير ؛
 - صرف ميزانية الفقرة 50 يؤطره برنامج خاص يوقعه كل من رئيس المؤسسة ورئيس الجامعة والمراقب المالي ؛
 - هناك بنود من الميزانية لم تصرف و تم تحويلها إلى شراء بعض الكتب أو للندوات بكلية الآداب ؛
 - التأخر في أداء بعض المستحقات كان ظرفيا.

من جهته أوضح السيد رئيس المجلس أن مداخل التكوين المستمر هي واردة في ميزانية كل مؤسسة على حدى باعتبارها مداخل خاصة، كما أشار إلى أن هناك بعض الأساتذة الباحثين قد استفادوا من عملية التكوين المستمر في إطار البرنامج الاستعجالي. وأوضح السيد الرئيس أن المدرج المخصص لكلية العلوم، يندرج في إطار 25 مدرج على المستوى الوطني خارج ميزانية الجامعة.

و بخصوص مسطرة إعداد والمصادقة على ميزانية الجامعة فهي يُوَظَرها القانون 01-00 الذي يحدد اجتماعا للمصادقة على توزيع الميزانية واجتماعا آخر يخصص للحصيلة المالية لكل سنة (المادة 11). كما أن الجامعة اصطدمت بإكراه تقليص نسبة 12.6 في المائة من ميزانية الاستثمار. ولتجاوز ضغط الأداء تم تعيين مساعد للخازن مكلف بالأداء بكل من كلية الآداب والكلية متعددة التخصصات، أما بخصوص مشكل الحراسة فقد تم تسجيل مجموعة من المشاكل لذلك سيتم الإعلان عن صفقة جديدة وأن كل مؤسسة سوف تتكاف بذلك ابتداء من فاتح غشت 2013.

أما بخصوص مشكل الحافلة فقد تم اقتناؤها بواسطة من المكتب الوطني للنقل، وتم إرسال كل التقارير المقدمة من طرف الأساتذة المعنيين بهذا المشكل للمكتب الوطني للنقل الذي سوف يجتمع مع الشركة لإصلاح الأعطاب الموجودة في الحافلة، أما بخصوص صفقات البستنة فالأمر يعود للمؤسسات. و في الأخير تم رفع توصية من طرف مجلس الجامعة بضرورة التسريع من وثيرة صرف وتنفيذ الميزانية.

ثالثا: دراسة والمصادقة على نتائج الترشيحات لشغل منصب مدير المدرسة

الوطنية للتجارة والتسيير.

في بداية مناقشة هذه النقطة، ذكر السيد رئيس المجلس بمختلف مراحل عملية الترشيحات لشغل منصب مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، والتي مرت وفقا للمساطر القانونية وفي أجواء عادية، ليتم بعد ذلك فتح الظرف المشتمل المتضمن لاقتراحات اللجنة التي أشرفت على العملية المذكورة.

وبعد تلاوة المحضر من طرف السيد الرئيس، جاءت اقتراحات اللجنة على النحو التالي:

1 ذ. سعيد أمضاري ؛

2 ذ. خليل مخلص ؛

3 ذ. عبد المجيد صالح الدين ؛

4 ذ. عزيز سير.

وبذلك تمت المصادقة على اقتراحات اللجنة المذكورة، بإجماع الحاضرين.

رابعاً: المصادقة على بعض الاتفاقيات

تم تقديم مجموعة مشاريع اتفاقيات بين الجامعة وبعض المؤسسات الوطنية والأجنبية (أنظر اللائحة رففته) لتتم المصادقة عليها بإجماع الحاضرين.
وبه تم اختتام أشغال الدورة.

المقرران:

- السيد عبد الرزاق بياز
- السيدة أم البنين الكدار

صودق عليه بتاريخ: 29 يوليوز 2013